

القيام بالنظرة بلا تأخير إذا لم يكن له ورد والفعال  
بالزعماء ولا إذا كان له ورد ولكن التقدير الأول  
أقرب وما ذكر في ابتداء المسئلة من أنه بكرة تأخير السنة  
عن أداء الفريضة دليل على كراهة تأخير السن عن المكتوب  
وما ذكره شمس الأئمة الحلواني دليل على الجواز في جواز  
تأخير السن عن المكتوبات من غير كراهة ذكره أي ذكر  
هذا الكلام وهو أن ما ذكره في ابتداء المسئلة يدل على الكراهة  
وما قاله شمس الأئمة يدل على عدمها في المحيط وقد يوافق  
بأن يجعل الكراهة على كراهة التزوير ومراد الحلواني عدم  
الإسائة فإن العبارة المشهورة عنه أنه قال لا بأس بان  
يقراء بين الفريضة والسنة الا وورد والمشهور في هذه  
العبارة اطلاقها فيما خلاه اولى وهو قريب من المكروه  
كراهة التزوير يحصل منه ان الاولى ان لا يقرأ الا وورد  
قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تستعطف السنة بذلك  
حتى اذا صلأها بعد الا وورد تقع سنة مؤداة لا على حق  
السنة وإذا قالوا لو تكلم بعد الفرض لا تسقط السنة لكن  
نوابها أقل فلا أقل من كون قراءة الا وورد لا تسقطها وقد  
قيل في الكلام انه يسقطها والاقل اولى ذكره ابن المهام في  
شرح الهداية واستدل به ماروي البخاري وابوداود  
والترمذي عن عائشة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا  
صلى ركعتي الفجر فان كنت مستيقظة حديثي والا صر  
اضطجع حتى يؤذن بالصلاة وكذا ذكره في الخلاصة والنبأ  
عن الفقهاء في الحديث ان القول بان الاستغفار بالبيع الشرا  
بعد السنة يبطلها مشكك لانه لا واديه وفي القيمة  
الكلام بعد الفرض لا يسقط السنة لكن يتقصى توابه

باب

في

وكل

وكل عملنا في التخرية ايضا قال رضي الله عنه وهو الاصح انتهى  
ولو اخرج السنة بعد الفرض الى اخر الوقت ذكره في القيمة  
فيه قولين في قول لا تكون سنة وفي قول تكون سنة  
واعلم ان هذه الاحكام المكتوبة في حق الامام اما مقتدي  
والمفرد فانها ان لبثنا في مكانها الذي صلأ فيها المكتوبة  
جاز وان قاما الى الطلوع في مكانها ذلك جاز ايضا ذلك  
والاحسن ان يطووعا في مكان اخر غير مكان المكتوبة  
وهذا لا ينافي ما ذكره في الخلاصة حيث قال وان كان المصلأ  
مقتديا او يصلي وحده ان لبث في مصلأه يدعو جاز  
وكذا ان قام الى الطلوع في مكانه او تقدم او تاخر او  
اخرف بمسنة او سيرة جاز والكلاسوة لان المراد بقوله  
والكلاسوة أي في اقامة السنة لا في الفضل فان بقية  
قد صرح بعد ذلك بان المثل افضل هذا ولم يظهر الفرق  
بين الامام وغيره حيث صرح في الامام بكراهة تأخير  
السنة وسوي في غيره بين التأخير والوصل لان يقال  
ان حديث عائشة المتقدم انه عليه السلام لم يكن يقدم  
الامماد ما يقول اللهم انت السلام الى اخره والغالب  
من حاله عليه السلام الامامة حتى عدم التأخير بالامم  
واطلق في الاختيار حيث قال ثم يقوم الى السنة ولا يتلو  
في مكان الفرض لقوله عليه السلام اعجز احدكم اذا فرغ  
من صلاة ان يتقدم او يتأخر بسجته وكذا يستحب  
للمجاعة كسر الصفوف ليلا يظن الداخل انهم في الفرض  
انتهى فقوله ثم يقوم غير مخصوص بالامام دون غيره  
ولفقد احكمه في الحديث شامل للمقتدي وغيره فالحال  
ان المستحب في حق الكل وصل السنة المكتوبة من غير

تأخير